

بعد الهزيمة في الانتخابات التشريعية الثانية :

تحديات كبيرة تواجه حركة فتح

علاء حلوح

أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في ٢٥/١/٢٠٠٦ عمق الأزمة التي تعاني منها حركة فتح، وأضافت تحدياً جديداً إلى مجموعة التحديات المتمثلة بغياب الأب المؤسس للحركة وما مثله من رمزية للشعب، والصراع بين الحرس القديم والجديد، والعلاقة بين الداخل والخارج، وعلاقة الحركة بالسلطة الفلسطينية، وتقدم نصوص النظام الأساسي للحركة الذي بات يتعارض مع المواقف السياسية للحركة والالتزامات الفلسطينية في الاتفاقيات المعقودة مع إسرائيل. تلقي هذه الأزمة بظلالها على مستقبل الحركة والنظام السياسي الفلسطيني باعتبارها الفاعل الأساسي فيه.

تهدف هذه الورقة لتوضيح حجم التحديات التي تواجه فتح في المرحلة القادمة التي ستشهد عقد المؤتمر العام السادس للحركة. كما أنها تهدف إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات لتواجه الحركة التحديات الداخلية وتحدد طرق التعامل معها.

تتلخص هذه التوصيات بما يلي: تفعيل الحياة الديمقراطية داخل الحركة من خلال إجراء الانتخابات الداخلية بشكل دوري، وعقد المؤتمر العام السادس للحركة خلال عام ٢٠٠٦، وضرورة إجراء تعديلات في النظام الأساسي للحركة خاصة فيما يتعلق بالمبادئ والأهداف والأساليب كي تتسجم مع موافقة الحركة على قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام، والموافقة على الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمل على إعادة ترتيب علاقات الحركة مع القوى والتنظيمات الفلسطينية على أسس جديدة.

أولاً: التحديات التي تواجه حركة فتح

تواجه حركة فتح مجموعة من التحديات التي تحد من قدرتها على لعب دور رئيسي في قيادة الشعب الفلسطيني ومؤسساته المختلفة. تتمثل هذه التحديات بما يلي:

(١) غياب الأب المؤسس (ياسر عرفات):

أثر غياب الرئيس الراحل ياسر عرفات "الرمز والقائد" بشكل واضح على موازين القوة داخل حركة فتح، وعلى قدرة القيادة المركزية على اتخاذ

تأسس المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والمؤتمرات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

تأتي هذه الورقة ضمن مشروع المركز لدراسة الحرس الجديد في الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلة ما بعد ياسر عرفات.

من منشورات المركز الفلسطيني للبحوث
السياسية والمسحية

مقياس الديمقراطية في فلسطين
تقرير عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥

فريق العمل

د. خليل الشقاقي، جهاد حرب، علاء حلوح
وليد لداوة، سائد الزين

كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦

[http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/
books/2005/di05.pdf](http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/books/2005/di05.pdf)

التقاعد العسكري وقانون السلك الدبلوماسي وإجراء تنقلات لبعض السفراء وإحالة قيادات عسكرية مسرحة للخلاف العلني بين أمين سر اللجنة المركزية للحركة فاروق القدومي وبين الرئيس محمود عباس عضو اللجنة المركزية .

ذباب اللوح عضو المجلس الثوري (مقتطفات من كلمة ألقاها أمام المجلس الثوري في الدورة الرابعة والعشرين ٢٥-٢٦/ ١١/٢٠٠٤)

أعتقد أن أماننا في المجلس الثوري وحركة "فتح" فرصة تاريخية جديدة و متميزة، علينا أن نحسن الاستفادة منها وأن نعزز الديمقراطية والقدرة على حسن القيادة والاختيار في الحركة، خاصة بعد أن خسرنا خسارة كبيرة بفقدنا الرئيس الزعيم الشهيد ياسر عرفات وهو آخر عمالقة هذا الزمان، وعلينا أن نقف صفاً واحداً متماسكاً مترصلاً للفراغ الذي تركه بعد رحيله، والحفاظ على هذا الإرث الوطني والنضالي والحضاري الكبير الذي خلفه لنا، وهذا لا يتحقق أو يكون سهلاً إلا من خلال استنهاض وتفعيل كافة المؤسسات الحركية الفتاوية والفلسطينية وحماية شرعيتها، والحفاظ على دورها الفعال، وهذا لن يكون متاحاً إلا بالحفاظ على دورية الانتخابات في الأطر الحركية والمؤسسات الوطنية وخاصة في اللجنة المركزية والمجلس الثوري، والإسراع في عقد المؤتمر العام لحركتنا لإحداث انطلاقة جديدة في مسيرة الحركة وإعطاء فرصة حقيقية لإشراك الأجيال المتزاحمة في الحركة عبر العقود الماضية من النضال والتطور التاريخي الذي لم يواكب بالشكل الديمقراطي والنظامي المطلوب .

ث . الصراع على السلطة مع حركة حماس : أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في ٢٥/١/٢٠٠٦ شكل الخارطة السياسية الجديدة على الساحة الفلسطينية، حيث أحرزت حركة حماس تقدماً ملموساً وحصلت على ٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعداً. كما حصل المستقلون المدعومون من حماس على ٤ مقاعد، فيما حصلت حركة فتح (الحزب الحاكم) على ٤٥ مقعداً، وحصلت القوى اليسارية والليبرالية الأخرى على ٩ مقاعد .

وفي ضوء هذه النتائج أصبحت حركة حماس تمثل الأغلبية داخل المجلس التشريعي مما يمنحها حق تشكيل الحكومة وحدها دون ائتلاف مع أي من القوى التي فازت بمقاعد المجلس التشريعي .

على المستوى المنظور ستحكم طريقة تشكيل الحكومة الجديدة العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس، فإما أن تشكل حماس حكومة لوحدها (حكومة حمساوية) أو حكومة تكنوقراط تكون مدعومة من حماس، أو حكومة وحدة وطنية. في الحالتين الأولى والثانية ستفقد حركة فتح المعارضة داخل المجلس. وفي نفس الوقت تكون الفرصة مهيأة للصدام بين الحكومة والرئيس وخلق أزمة دستورية. أما في الحالة الثالثة (تشكيل حكومة وحدة وطنية) ففرصة التوافق بين الحكومة ومؤسسة الرئاسة أفضل من السيناريوهات الأخرى .

وفي جميع الحالات السابقة سيكون لحركة حماس كلمة الفصل في تشكيل الحكومة وطريقة عملها. ولكن من المستبعد أن تحاول حماس تغيير قادة أجهزة الأمن وإحداث تغييرات بتفريغ بعض كوادرها في المراكز الرئيسية في مؤسسات السلطة وزاراتها لأن ذلك قد يؤدي إلى تأزم العلاقة بين التنظيمين، قد تصل إلى حد الصدام بينهما .

القرارات، وتناغم القواعد التنظيمية معها، مما فرض تحدياً كبيراً أمام الحركة فيما يتعلق بشعبيتها وقدرتها على المنافسة مع حركة حماس سواء في الانتخابات المحلية أو التشريعية .

امتلك الرئيس الراحل مميزات وقدرات شخصية مكنته من اجتياز الصعاب والتحديات التي واجهت حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية طوال السنوات الأربعين الماضية . وقد تميز الرئيس الراحل بصفات منها :

أ . مواصفات الزعامة: فرضت شخصية الرئيس ياسر عرفات الكارزمية حضوراً دائماً لحركة فتح في منظمة التحرير وأهلته للعب دور هام في تحديد اتجاهات العمل السياسي والعسكري الفلسطيني . وقدرة على المناورة السياسية . كما أنه امتلك الشرعية الثورية بوصفه قائداً لقوات الثورة الفلسطينية وخاض جميع معارك الثورة الفلسطينية، وامتلك الشرعية الدستورية في الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٦ وهي الانتخابات الوحيدة التي تمت في عهده .

ب . السيطرة والنفوذ: تمتع الرئيس الراحل بنفوذ كبير داخل حركة فتح ومنظمة التحرير أهلته لإحكام سيطرته على مجريات العمل اليومي في الحركة ومنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية . كما أن تمتعه بصلاحيات التصرف في أموال منظمة التحرير وحركة فتح والسلطة الفلسطينية وفي تعيين مؤسسات السلطة والمنظمة والحركة سلب المؤسسات القيادية صلاحياتها بل أصبحت أدوات للعمل السياسي والإداري يتحكم بها باعتباره المحور الأساس لهذه المؤسسات والحرك لها .

ت . الشعبية الواسعة: حظي الرئيس عرفات بشعبية كبيرة في أوساط الشعب الفلسطيني، حيث بقى الشخصية الفلسطينية الأكثر تأييداً في الشارع الفلسطيني، رغم الصعوبات التي واجهته في المرحلة الأخيرة، ولم تستطع أية شخصية فلسطينية أن تنافسه .

أحدثت وفاة الرئيس ياسر عرفات العديد من التحولات الداخلية كسعي الحرس الجديد إلى امتلاك زمام القيادة وتعاضم المنافسة مع حركة حماس . وهذه التحولات هي :

- تحرك الجيل الشاب في الحركة (الحرس الجديد) على أكثر من صعيد منها :
 - المنافسة على القيادة، حيث قرر النائب المعتقل مروان البرغوثي ترشيح نفسه لرئاسة السلطة الفلسطينية أمام محمود عباس مرشح اللجنة المركزية للحركة . كما أن قادة من الحرس الجديد مثل مروان البرغوثي ومحمد دحلان وجبريل الرجوب قرروا تشكيل كتلة المستقبل للمنافسة في الانتخابات التشريعية في مواجهة كتلة حركة فتح التي شكلها الحرس القديم^١ .
 - المطالبة والضغط لعقد المؤتمر السادس الذي كان مقرراً عقده في شهر آذار (مارس) ٢٠٠٦، وتم تأجيله لأجل غير مسمى .
 - الدعوة لبعث الحياة الديمقراطية داخل الحركة بإجراء الانتخابات التمهيدية (البرايمرز) لاختيار مرشحي الحركة لانتخابات المجلس التشريعي .
- ظهور الخلافات بين أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح على زعامة الحركة :

برز ذلك من خلال محاولة مراكز قوى في اللجنة المركزية تجنيد أحداث وفعاليات ضد بعضها البعض؛ بحيث أضحي إصدار قانون

^١ تم دمج قائمتي حركة فتح والمستقبل بقائمة واحدة لحركة فتح في ٢٨/١٢/٢٠٠٥ .

من الحرس القديم . كما أن هذا الصراع وصل حد التشكيك والتخوين واستخدام السلاح وإطلاق النار في حوادث متعددة في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ب . صراع الداخل والخارج :

عند قيام السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤ ، استند بناؤها الهرمي في معظمه وخاصة في المناصب العليا على كادر حركة فتح في الخارج ، بينما لم يستوعب كادر الداخل في النظام السياسي بشكل كبير ، مما خلق تدمراً واسعاً في صفوف الكوادر الفتحوية في الداخل نتيجة استبعادهم عن أغلب المراكز القيادية التي استحوذ عليها الحرس القديم في الحركة . وقد أدى هذا البناء إلى تعميق الفجوة بين كادر الداخل وتجربته وكادر الخارج وتجربته .

كما أن تأخير انعقاد المؤتمر العام السادس للحركة ، زاد من حدة الأزمة والاحتقان لدى كادر الداخل لفقدانه الفرصة الديمقراطية الممكنة للوصول إلى المواقع القيادية في حركة فتح " اللجنة المركزية والمجلس الثوري " وتوسيع مشاركته في الحكم . انحصرت هذه المشاركة حتى الآن في مواقع تنظيمية تمثل في اللجنة الحركية العليا كبناء تنظيمي لكادر فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة .^(١) ومع ذلك فإن هذا البناء التنظيمي استحوذت عليه استقطابات حادة من أعضاء اللجنة المركزية ، إضافة إلى حملات التشكيك التي تعرضت لها " الحركية العليا " من قبل الأطر العليا في الحركة .

كما أنه برزت حالة الاعتراض المفاهيمي داخل الحركة لوجود تمايز في تجربتين مختلفتين من الناحية المفاهيمية والتنشئة الاجتماعية والتجربة السياسية ، الأولى يحملها قيادات الحركة وكوادرها " العائدون " الذين عاشوا معظم حياتهم في الدول العربية بمفاهيمها الاجتماعية وتأثروا بالأنظمة السياسية السائدة فيها وممارساتها . في المقابل ، عاشت معظم قيادات وكوادر الحركة في الداخل تجربة الاعتقال في المعتقلات الإسرائيلية ، ونظروا إلى التجربة الديمقراطية الإسرائيلية الداخلية بإعجاب .

نايف سويطات (عضو لجنة حركية عليا): " مائدة مستديرة لقيادات فتحواية حول (الصراع على فتح في مواجهة استحقاقات ٢٠٠٥) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، رام الله ٢٣/٣/٢٠٠٥ " .

تعيش الحركة خللاً بنويماً منذ ولادتها حتى الآن أدى إلى مرض مزمن مستعصي العلاج ، وجوهر هذا الأمر وجود تجربتين تجربة ديمقراطية تشعر بمشاعر الناس وهمومهم ، تعمدت في زنازين الاحتلال وأقبيبة التحقيق ، وتجربة تأثرت بالأنظمة العربية وبالأفق البيروقراطي والعسكري الذي حكم هذه التجربة وهذا لا يعني أن كل من جاء من الخارج هو نتاج التجربة الثانية وأن كل من كان في الداخل هو نتاج التجربة الأولى .

كما أنه لم يسعَ أي من الطرفين إلى النظر لتجربة الآخر والأخذ منها لخلق توازن بين التجربتين ودمجها ، بل أن أصحاب كل تجربة بقي حبيسا لها ما أثر في رؤية كل منهما للنظام السياسي من جهة ولتجربة الآخر من جهة ثانية .

كما أن حركة حماس ستقوم بفتح ملفات فساد قد تطال بعض قيادات حركة فتح ، الأمر الذي قد تعتبره حركة فتح إساءة تستهدف الحركة .

شكلت العناصر التالية عناصر هامة في فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وهي ذاتها عناصر خسارة حركة فتح ، أهمها :

- عجز السلطة عن معالجة موضوع الفساد باعتباره مدخلا هاما في الحملة الانتخابية لحركة حماس .
- قدرة حركة حماس على تشكيل قوائم وائتلافات للانتخابات التشريعية يتمتع أشخاصها بقبول شعبي ومصداقية . في المقابل ، فإن حركة فتح لم تستطع ثني أعضائها المستقلين عن منافسة مرشحي الحركة الرسميين مما سلب حركة فتح ما بين ١٠-٢٠ مقعدا ذهبت لصالح حماس .
- عدم قدرة السلطة على تحريك العملية السياسية وتحقيق انفتاح اقتصادي بعد الخروج الإسرائيلي من قطاع غزة ، إلى جانب عوامل خارجية خاصة أن الجانب الأمريكي لم يضغط على الجانب الإسرائيلي لإحداث تغيير في الوضع السياسي .
- قدرة حركة حماس على تجميع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة باعتباره نصرا للمقاومة المسلحة . وفي الوقت نفسه عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تجميع هذا الانسحاب باعتباره نصرا للمفاوضات والحلول السياسية .
- عجز السلطة عن فرض النظام والقانون ، خاصة أن أغلب أحداث الإخلال بالقانون والنظام كانت من عناصر حركة فتح أو محسوبين عليها .

(٢) صراع الحرس القديم والحرس الجديد

يدور في مؤسسات حركة فتح صراع بين الحرس القديم ، المتمثل بأعضاء اللجنة المركزية وأعضاء من المجلس الثوري ، والحرس الجديد وأغلبهم من قيادات وكوادر الحركة في الضفة الغربية وقطاع غزة . يتخذ هذا الصراع أشكالا متعددة داخل الحركة هي :-

أ . صراع الأجيال :

نتيجة لغياب العملية الديمقراطية داخل حركة فتح ومضي أكثر من ستة عشر عاما على انعقاد آخر مؤتمر عام للحركة ، وتوقف تعاقب الأجيال داخل الحركة ، برز صراع بين جيلين : الأول (الحرس القديم) يتبوأ المناصب القيادية الأولى سواء في اللجنة المركزية أو في منظمة التحرير ؛ أما الثاني (الحرس الجديد) فهم غالبية قيادات وكوادر الحركة في الضفة والقطاع وجزء من كوادر الحركة الذين عادوا بعد عام ١٩٩٤ .

في الجوهر ، لا تختلف البرامج السياسية بين الجيلين المتنافسين . لكن الحرس الجديد أكثر انفتاحا في قضايا الحكم وأكثر قدرة على مواكبة الأحداث في حين ما زال الحرس القديم يركز في منطلقاته على اعتبارات سياسية تتناقض مع الواقع وتتناقض مع الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي .

كما أن الصراع بين الحرس القديم والحرس الجديد ينطبق على الموقف من انتفاضة الأقصى المسلحة ، فعلى الرغم من أنها لم تحظ بموافقة جميع كوادر الحرس الجديد ، إلا أنها لم تلق الإدانة والتنديد الذي لقيته

^٢ هذا الإطار غير منصوص عليه في النظام الأساسي لحركة فتح .

ث. الصراع على النفوذ:

انعكس صراع الأجيال وصراع داخل-خارج "عائد-مقيم" في حركة فتح على صراع نفوذ داخل الحركة وفي مؤسسات السلطة، حيث سعى كل طرف لتبوء المراكز القيادية المختلفة في السلطة وداخل الحركة. في الوقت الذي سيطر فيه "العائدون" على المناصب الرفيعة داخل الحركة وفي مؤسسات السلطة، سعت قيادات الداخل إلى السيطرة على مفاصل أساسية في السلطة والحركة.

أدى هذا الاستقطاب داخل الحركة إلى تشكيل قائمتين متنافستين للحركة في الانتخابات التشريعية الثانية سجلت إحداهما باسم حركة فتح والأخرى "قائمة المستقبل" شكلتها قيادات وكوادر فتحاوية كلها من الداخل.^٣

تمثل الاستقطاب بين "التيارات الفتاوية" في السيطرة على الأجهزة الأمنية، بل إن بعض هذه الأجهزة تشكلت من كوادر وقيادات الداخل في حين أن القسم الأغلب من الأجهزة الأمنية سيطرت عليها قيادات عسكرية من الخارج "العائدون". لكن هذا الاستقطاب لم يقتصر على السيطرة على الأجهزة الأمنية وقيادتها بل أدى في بعض الأحيان إلى الصدام واستخدام السلاح في مواجهة بعضها البعض.

كما برزت إحدى صور هذا الصراع داخل المجلس التشريعي حول قانون الانتخابات العامة فيما يتعلق بشكل وطبيعة النظام الانتخابي، حيث رغب رئيس السلطة واللجنة المركزية بتبني النظام النسبي كاملا فيما عارض نواب حركة فتح في المجلس التشريعي هذا النظام وأصروا على تبني النظام الأغلبي إلى أن تم الاتفاق على تبني النظام المختلط (نصف نسبي - نصف أغلبي).

انعكس استمرار حالة الاستقطاب بين مراكز القوى في الحركة على أداء القاعدة الفتاوية والقيادات الميدانية في المناطق ما أدى إلى فقدان حركة فتح سيطرتها في الشارع الفلسطيني.

(٣) العلاقة مع السلطة الفلسطينية

انخرطت غالبية قيادة حركة فتح وكوادرها في أجهزة السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية، في حين اقتصر التوظيف في الأجهزة الأمنية على كوادر وعناصر الحركة، بحيث أصبحت هذه الأجهزة تبدو كأنها مليشيات تابعة لحركة فتح.

بذلك تحملت حركة فتح مسؤولية الأخطاء التي وقعت بها السلطة وأفرادها سواء تلك المتعلقة بالفساد أو عدم احترام سيادة القانون والنظام أو عدم تفعيل أنظمة المساءلة والمحاسبة وعدم ضبط الانفلات الأمني، بالإضافة إلى تعزيز نظام الزبائنية داخل السلطة باستخدام التعيين لأشخاص يفتقرون للكفاءة والمهنية.

كما أن الممارسات السلبية للسلطة الفلسطينية انعكست على صورة حركة فتح في الشارع الفلسطيني الذي أصبح لا يميز بين حركة فتح كتنظيم سياسي وبين السلطة كإدارة للحكم لإشغال عدد كبير من أعضاء الهيئات القيادية لحركة فتح مناصب عليا في السلطة الفلسطينية. تتمثل الممارسات السلبية للسلطة بالفساد والتفرد بالقرار السياسي وضعف البنى المؤسساتية. وهي على النحو التالي:-

أ. الفساد:

أظهرت الاستطلاعات التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الانتخابات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن الفساد الذي يعترى حركة فتح كان السبب في خسارة مرشحها في الانتخابات المحلية. كذلك يعتقد ٩١٪ من أعضاء ومؤيدي حركة فتح بوجود فساد في مؤسسات السلطة، ويعتقد ٨٠٪ من أعضاء حركة فتح ومؤيديها بوجود فساد داخل حركة فتح.^٤

كما كشف النائب العام أحمد المغني في ٢٠٠٦/٢/٥ عن تورط عدد من كبار مسؤولي السلطة في عدد من قضايا الفساد مما أدى إلى ضياع مئات ملايين الدولارات. ينتمي الجزء الأكبر من هؤلاء المسؤولين لحركة فتح، الأمر الذي قد يستخدمه منافسو الحركة للنيل منها.

ب. تفرد الحركة بالقرار الفلسطيني:

أحكمت حركة فتح السيطرة على مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية فسيطرت على الأجهزة الأمنية والمالية والعلاقات الخارجية سواء بتعيين رؤساء الأجهزة أو مدراء الدوائر وطواقم الموظفين. كما أن الرئيس الراحل ياسر عرفات تحكم بتعيين كافة الطواقم الإدارية والفنية في مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. وأصبحت قرارات المؤسسات السياسية كاللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومجلس الوزراء للسلطة الفلسطينية مرتبهة لقرارات حركة فتح أو قياداتها في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

في نفس الوقت عانت مؤسسات السلطة الفلسطينية من ضعف البنى، وتداخل الصلاحيات بين المؤسسات، وشخصنة مؤسساتها، وعدم الالتزام بالمعايير والإجراءات القانونية، وعدم تفعيل أنظمة المساءلة وغياب المحاسبة فيها، وطغيان الجوانب الفتوية والشخصية على آليات التعيين والترقية.

إن تفرد حركة فتح بالسلطة إضافة إلى السلبات المذكورة أعلاه في عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية، دفع المواطنين إلى تحميل حركة فتح كافة الآثار السلبية التي مارسها أفراد ومؤسسات السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالفساد وضعف المؤسسات العامة والانفلات الأمني، ومواجهة استحقاقات المرحلة السابقة التي قادتها حركة فتح بشكل منفرد، إضافة إلى أعباء توقف عملية السلام والممارسات الإسرائيلية.

(٤) العلاقة مع الخارج:

انتقل مركز القرار الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطينية إلى داخل الوطن بعد أن كان طوال العقود الأربع الماضية في الشتات، حيث انتقلت معظم قيادات الحركة كاللجنة المركزية والمجلس الثوري، بالإضافة إلى معظم كادر منظمة التحرير. وأصبح الثقل الأساس في صنع القرار في الداخل، في حين بقي في الخارج عدد من قيادات وكوادر الحركة الذين رفضوا العودة تحت مظلة أو سولو. من بين الذين بقوا في الخارج أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح فاروق القدومي وعضوا اللجنة المركزية أبو ماهر غنيم ومحمد جهاد، إلى جانب عدد من كوادر الحركة الذين مازالوا يعيشون في مخيمات لبنان وسوريا

^٤ استطلاع للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بين أعضاء حركة فتح ومؤيديها يوم الانتخابات التمهيدية ما بين ١١/٢٥ - ١٢/٢/٢٠٠٥ شملت المحافظات التي جرت فيها هذه الانتخابات.

^٣ تم دمج القائمتين في قائمة واحدة للحركة برئاسة مروان الرغوثي.

والتحولات السياسية للحركة، علماً أنه جرى تعديل العديد من مواد الميثاق الوطني الفلسطيني المتعارضة مع مبادئ عملية السلام.

صخر بسيسو (نائِب أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح).^٥

كان النظام الأساسي للحركة يتحدث عن الثورة الشعبية المسلحة بأنها هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، ولكن خلال عملية النضال، اكتشفت "فتح" انه لا يمكن أن يكون فقط الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحقيق هذا الهدف، وانه لا بد أن تمارس أساليب أخرى سياسية، دبلوماسية إعلامية، ثقافية، جماهيرية، ومن هنا كان تعدد النشاطات والممارسات، إلى أن وصلنا إلى مؤتمر مدريد، وما تلاه من اتفاقيات. كما يتحدث النظام الأساسي على ان المشاريع والقرارات التي صدرت، أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة، والتي تمس حق شعبنا في وطنه، هي باطلة ومرفوضة، فهل هذا يتناسب مع ما نحن فيه منذ عام ١٩٩٤؟ وفيه أيضا أن الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية، في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب، وأن الوجود الإسرائيلي في فلسطين، هو غزو صهيوني، وعلينا أن نعمل لتدميره وإزالته، فهل هذا الطرح يتناسب مع ما نحن عليه الآن؟ وفيه أيضا إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الوطني، فهل هذا الطرح يتناسب أيضا مع الواقع؟ كنا نقول ان الكفاح المسلح هو استراتيجية عملنا، ثم غيرنا، وقلنا أن السلام هو استراتيجية عملنا، وكنا أيضا نقاوم كل الحلول السياسية لقضيتنا، ثم دخلنا في معترك هذه الحلول.

ب. غياب الديمقراطية في الأطر الحركية:

تعاني حركة فتح من خلل بنيوي في الأطر الحركية؛ بحيث يُغيب النظام الأساسي للحركة الممارسة الديمقراطية في بنائها الهرمي لاستناد الجزء الأكبر من هيكلها التنظيمي على آلية التعيين بدل الانتخاب.

يتضح هذا من خلال تشكيلة المؤتمر العام؛ بحيث يتشكل من أعضاء المجلس العسكري (بما لا يزيد عن ٥١٪ من أعضاء المؤتمر العام) يتم تعيينهم وتسميتهم من قبل القائد العام، ومن كوادر فتح المكلفين في العمل في أجهزة ومؤسسات السلطة الوطنية ومنظمة التحرير، إضافة لممثلي الحركة في المنظمات الشعبية، وممثلي الحركة في المكاتب الحركية، ومن ممثلي الأقاليم المعينين في الأقاليم التي لم تجر فيها انتخابات لسبب معين. ومن معتمدي الأقاليم^٦ الذين يتم اختيارهم بالتعيين. أي أن أكثر من ٧٠٪ من أعضاء المؤتمر يتم اختيارهم بالتعيين^٧. في حين يتبقى ممثلي الأقاليم المنتخبين وهي أقلية ما يعني تحكم القيادة المركزية بتشكيلة المؤتمر بالتعيين وغياب الممارسة الديمقراطية للوصول إلى المؤتمرات الحركية.

^٥ صخر بسيسو: <http://www.fateh.net>. محاضرة بعنوان (التعديلات الضرورية على النظام الأساسي للنسجم مع الواقع الراهن للحركة) قدم بسيسو في هذه المحاضرة شرحاً مفصلاً لتناقضات النظام الأساسي في الأبواب المختلفة من النظام من حيث المبادئ والأهداف والعضوية والمؤتمر العام، كما بين نقاط الخلل المختلفة التي تعترى النظام الأساسي، ١٤/٣/٢٠٠٥.

^٦ معتمد الأقاليم: هو الشخص الذي تقرر اللجنة المركزية تسميته في إقليم ما، ليكون ناظماً للعلاقة ما بين فتح والسلطة.

^٧ صخر بسيسو. المصدر السابق.

والأردن وتونس ومناطق الشتات الأخرى إضافة إلى الأقاليم المختلفة في دول العالم.

كان عرفات ناظماً للعلاقة بين الداخل والخارج. لكن بوفاته توزعت مراكز القوى في الحركة بين الداخل والخارج، ففي الداخل يعيش الرئيس الفلسطيني المنتخب محمود عباس وهو يرأس اجتماعات اللجنة المركزية للحركة ويمارس فعلياً صلاحيات وسلطات زعيم الحركة، في المقابل مازال يعيش أمين سر اللجنة المركزية فاروق القدومي في تونس مع مجموعة من كوادر الحركة.

أثناء العام المنصرم ظهرت خلافات حادة للعيان بين عباس والقدومي في الكثير من القضايا، منها رفض القدومي لقرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتكليف عباس بمهام رئيس دوله فلسطين، وإصدار قانون التقاعد المدني وقانون التقاعد العسكري، وتأييده غير المعلن لقائمة المستقبل المتنافسة مع القائمة التي أقرها الرئيس محمود عباس في الانتخابات التشريعية.

تشهد الحركة حالات استقطاب متعددة بين هذين المحورين، حيث يقوم كل محور بعملية استقطاب لتعزيز سيطرته داخل الحركة. وتبدو معالم التمرکز حول محورين داخل الوطن وخارجه، خاصة أن الحركة مقبلة على عقد مؤتمرها العام السادس خلال عام ٢٠٠٦، وهي المرة الأولى التي سيشارك أعضاء الداخل في مؤتمر حركي عام، حيث سيشتمن المؤتمر إعادة توزيع نسبة المشاركين بين الداخل والخارج، بعد أن كان الحضور الأكبر من نصيب كادر الخارج.

قد تطرح هذه المشاركة العديد من الإشكالات بخصوص حجم ونصيب الداخل في الهيئات القيادية العليا للحركة. ومن أبرز المقترحات المطروحة ما قدمه اللواء جبريل الرجوب عضو المجلس الثوري لحركة فتح الذي يدعو فيه إلى تقسيم الحركة إلى سبع ساحات، خمسة منها للداخل واثنان للخارج. وهو تقسيم لن يرضى عنه على الأغلب من هم خارج الوطن لأن المشروع يقترح أنه على كل ساحة أن تنتخب أربع مائة عضواً أي أن نصيب الساحة الخارجية ثمان مائة عضو، أو ما نسبته ٢٨٪ من أعضاء المؤتمر.

(٥) النظام الأساسي للحركة

يعتبر النظام الأساسي بفصوله المتعددة أحد أهم التحديات التي تنتظر حركة فتح في المستقبل القريب، وتتمثل هذه التحديات بما يلي:

أ. البرنامج السياسي ومبادئ الحركة:

مرّ على انطلاقة حركة فتح أكثر من أربعين عاماً. وخلال السنوات الماضية حدثت تغيرات وتحولات جذرية على البرنامج السياسي للحركة؛ فقد تبنت الحركة عام ١٩٨٨ خيار الدولتين وفقاً لإعلان وثيقة الاستقلال والمبادرة الفلسطينية للسلام عام ١٩٨٩، ومن ثم قادت عملية المفاوضات مع دولة إسرائيل وصولاً إلى الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل التي جرى على أساسها توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي ١٩٩٣ وما تلاها من اتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي.

وأصبحت هذه المبادئ تتعارض كلياً مع البرنامج السياسي المقر من المجلس الثوري خلال دوراته المتعاقبة منذ عام ١٩٨٩، ويتناقض مع ما تمارسه الحركة من عمل سياسي باعتبارها الحزب الحاكم في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بعملية السلام.

وعلى الرغم من كل التغيرات والتحولات السياسية إلا أن النظام الأساسي لحركة فتح بقي دون أي تعديل أو تغيير تماشياً مع الظروف السياسية

- منع انتساب افراد الأجهزة الأمنية والعسكرية في الحركة عملاً بأحكام قانون الخدمة لقوى الأمن في السلطة الفلسطينية، علماً أن ٥٩٪ من أعضاء ومؤيدي حركة فتح يؤيدون منع أعضاء الأجهزة الأمنية من الانتساب إلى الحركة.^٨
- إجراء الانتخابات في المنظمات الشعبية التابعة للحركة لاختيار ممثلها في المؤتمر العام.
- توسيع دائرة المشاركة في عضوية المؤتمر لكوادر الحركة المنتخبين وتضييق حدود التعيين لعضوية المؤتمر العام السادس.
- على اللجنة المركزية والمجلس الثوري تخطي إشكالية متطلبات النظام الداخلي للحركة الخاصة بعضوية المؤتمر العام التي تم إيضاحها سابقاً.
- تحديد واضح للتقسيم الجغرافي للأقاليم في الداخل والخارج. ويمكن دراسة كافة المقترحات التي قدمت من ضمنها الاقتراح المقدم من اللواء جبريل الرجوب عضو المجلس الثوري لحركة فتح بأن يتشكل المؤتمر العام من ثلاثة آلاف عضو يتم انتخابهم من سبع ساحات لكل ساحة أربع مائة عضو وهذه الساحات مقسمة بين الوطن، خمس ساحات للداخل واثنان للخارج إضافة لساحة السجون تتكون من مائتي عضو.^٩ في حين يرى د. جمال المحيسن (عضو المجلس الثوري) أن العدد المطلوب للمؤتمر العام السادس يجب ألا يتجاوز ألف وخمسمائة عضو، على أساس تمثيلي بحيث يمثل كل إقليم بحجم عدد أعضائه. كما يوجد عدة مؤشرات تدل على حجم التنظيم في كل منطقة منها الانتخابات التشريعية الأخيرة وحجم المصوتين لحركة فتح. كما يجب عدم إهمال الكوادر الفتحوية المفروزة على العمل الدبلوماسي الفلسطيني في الخارج ويجب تمثيلهم في المؤتمر العام.^{١٠}
- إجراء تعديل في هيكليّة الحركة ينسجم مع طبيعة العمل الحركي اليومي والعلني، مع الغاء العديد من المسميات القديمة المرتبطة بالعمل السري.

وينطبق الأمر نفسه على بقية المؤسسات الحركية، فالمجلس الثوري يتشكل من مائة وثلاثين عضواً، ينتخب المؤتمر العام للحركة خمسين عضواً أما باقي الأعضاء فيتم تعيينهم. أما اللجنة المركزية فيتم انتخاب ثمانية عشر عضواً من قبل المؤتمر العام من أصل واحد وعشرون عضواً، ويتم تعيين الثلاثة أعضاء المتبقين من قبل اللجنة المركزية.

تعتبر اللجنة المركزية مصدر كل السلطات والقرارات فهي تتحكم بالأجهزة المركزية للحركة، وتتحكم بموازنات الأقاليم والمنظمات الشعبية وكافة مؤسسات الحركة. بالإضافة إلى دورها المركزي في الحياة السياسية الفلسطينية على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وقد برز دورها على المستوى الداخلي في السنتين الأخيرتين بعد ضعف قدرة الرئيس الراحل عرفات على السيطرة خلال حصاره في المقاطعة، حيث فرضت شروطها على تشكيل الحكومات المتعاقبة منذ تشكيل حكومة محمود عباس، ومن ثم حكومة أحمد قريع، ومشاركتها الواسعة في تشكيل الحكومات خاصة في حكومة أحمد قريع الأولى والثانية.

عيسى قراقع (عضو لجنة حركية علياً): "مائدة مستديرة لقيادات فتحاوية حول (الصراع على فتح في مواجهة استحقاقات ٢٠٠٥) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله ٢٣/٣/٢٠٠٥".

اطلعت على النظام الداخلي لحركة فتح وتبعته من الخلية فالخلة فالجناح حتى القمة ووجدت أن ٧٠٪ من المواقع جاءت بالتعيين، وهو استنتاج صعب أن يكون ٧٠٪ من المؤتمر العام بالتعيين، فالحركة في نظامها وفي بنيتها حركة غير ديمقراطية والتعيين أصبح منهجاً للحركة، فالمشكلة فعلاً بنيوية في النظام فهو بحاجة إلى تغييرات تتوافق مع العصر والتطورات والتغيرات السياسية في العالم وعلى نظامنا أن يتغير، حيث يتم التصدي لنا ونحارب من خلال هذا النظام غير الديمقراطي.

رؤية كتائب شهداء الأقصى للإصلاح التنظيمي:

١: إن المؤتمر الحركي العام السادس استحقاق تنظيمي فتحاوي، وعقده في موعده المقرر سابقاً مطلباً لكل القاعدة الفتحوية العريضة، وهو الضمانة الوحيدة لإعادة اللحمة وضح الدماء في عروق الحركة وتحقيق الحراك الفتحوي للنهوض بالفتح، وإصلاح الخلل والفساد الذي استشرى في بنيانها وحولها لهيكل ضخم لا حياة فيه، لذا ومن أجل الحفاظ على فتحنا ومشروعنا الوطني ولإيقاف حالة الترهل والجمود والإنفلاش والتسيب، وتداركا لانكسار الخطاب الفتحوي السياسي والتنظيمي، وحالة الإحباط

ثانياً: التوصيات

تركز التوصيات على إعادة تفعيل الحياة الديمقراطية داخل الحركة، وصياغة النظام الأساسي بشكل يتماشى مع البرنامج السياسي للحركة والالتزامات الفلسطينية في عملية السلام، وإيجاد صيغة مستقبلية للعلاقة مع القوى الفلسطينية الأخرى، وصياغة برنامج سياسي يؤكد على الثوابت الوطنية والعمل بحزم لمواجهة الفساد.

١) عقد المؤتمر العام السادس

ينبغي على حركة فتح وبشكل خاص لجنة التحضير للمؤتمر السادس توفير عوامل النجاح لعقد المؤتمر العام وإنجاحه. لذا يتوجب على لجنة التحضير للمؤتمر القيام بما يلي:

- الانتهاء من حصر العضوية واستبعاد كافة العوائق التي رافقت الانتخابات التمهيدية لاختيار مرشحي الحركة للانتخابات التشريعية وتحديد واضح لشروط العضوية في الحركة.
- عقد مؤتمرات المناطق والأقاليم لاختيار ممثلي الأقاليم للمؤتمر العام وتعزيز العملية الديمقراطية داخل الحركة.

^٨ استطلاع للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بين أعضاء حركة فتح ومؤيديها يوم الانتخابات التمهيدية مابين ١١/٢٥ - ٢٠٠٥/١٢/٢٠ شملت المحافظات التي جرت فيها هذه الانتخابات.

^٩ أعد اللواء جبريل الرجوب عضو المجلس الثوري مقترح الهيكلية التنظيمية لإعداد المؤتمر العام السادس في آخر نيسان ٢٠٠٥. تشكل الساحات للمؤتمر العام حسب اقتراح الرجوب (أ) شمال غزة، (ب) جنوب غزة، (ج) جنوب الضفة، (د) وسط الضفة، (هـ) شمال الضفة، (و) لبنان، (ز) الأقاليم الخارجية، إضافة للسجون.

^{١٠} مقابلة مع د. جمال محيسن عضو المجلس الثوري لحركة فتح، رئيس لجنة الرقابة الحركية، ٢٠/٢/٢٠٠٦

مقتطفات من تقرير اللجنة السياسية في المجلس الثوري الدورة الثالثة والعشرون ٢٥-٢٨/٢/٢٠٠٤

١. هدف فتح إقامة دولة فلسطين المستقلة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وفي حدود الرابع من حزيران: التأكيد على أن هدف الشعب الفلسطيني بنضاله العادل هو إقامة دولة فلسطين المستقلة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف إلى جانب دولة إسرائيل في أمن وسلام وتطبيقاً لبرنامج فتح وقرارات مجالسنا الوطنية والقمم العربية وقرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارات " (٢٤٢)، (٣٣٨)، (٤٢٥)، (١٣٩٧)، والقرار (١٥١٥) الخاص بخارطة الطريق ورؤية الرئيس بوش لحل الدولتين، دولة فلسطين، ودولة إسرائيل.
٢. التمسك بخيار السلام وبحق شعبنا في الدفاع عن أرضه ضد الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي.
٣. إدانة الاغتيالات وإعادة الاحتلال والحصار والحوجاز والعقوبات الجماعية ومحاولة ضمّ القدس والمساس بمقدساتنا.
٤. حرية الأسرى والمعتقلين قضية محورية ومركزية في أية مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.
٥. لا يمكن تحقيق السلام في ظل جدار الضم والتوسع والفصل العنصري.
٦. الالتزام بخريطة الطريق ودور اللجنة الرباعية.
٧. المجلس الثوري يدعو إلى اتفاق فوري ومتبادل لوقف إطلاق النار.
٨. التمسك بخيار السلام والاعتراف المتبادل.
٩. رفض كافة العمليات ضد المدنيين فلسطينيين وإسرائيليين.
١٠. التركيز على الحوار مع القوى الإسرائيلية.
١١. بناء الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس الديمقراطية والتعددية والفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية.
١٢. التركيز على المقاومة الجماهيرية.
١٣. تأكيد الوجه الإنساني لنضالنا والتصدي لتهمة الإرهاب.
١٤. حق اللاجئين في العودة وفق القرار الدولي ١٩٤.

ب. المؤسسات القيادية في الحركة

استحدث المؤتمر العام الخامس مؤسستين قياديتين هما المكتب السياسي والمجلس العام، الأول يتكون من أحد عشر عضواً من اللجنة المركزية والثاني يتكون من ٢٥٠ عضواً من المؤتمر العام. إلا أن هاتين المؤسستين غير مقلتين. أما الأطر الأخرى كالمجلس الثوري والمؤتمر العام، فتفتقد إلى الديمقراطية في بناءها واختيارها. إن على المؤتمر العام السادس للحركة إعادة النظر في الأطر القيادية في الحركة وتقليصها إلى ثلاثة مستويات على الأكثر (مؤتمر عام ولجنة مركزية ومكتب سياسي) أو مستويين اثنين (مؤتمر عام ومكتب سياسي) مع التفكير في الحالة الثانية بإيجاد جسم لنواب الحركة في المجلس التشريعي باعتبارهم يحظون بتأييد شعبي في المجتمع الفلسطيني. كما أن على المؤتمر السادس اعتماد مبدأ الانتخاب كاسلوب وحيد لعضوية الهيئات القيادية في الحركة وذلك لترسيخ النهج الديمقراطي فيها. إن هذا المطلب يحظى بتأييد نسبة عالية جداً (٨٥٪) من أعضاء حركة فتح تطلب إجراء تعديل على الباب الرابع من النظام الأساسي بحيث تصبح العضوية في المواقع القيادية التنظيمية (اللجنة المركزية والمجلس الثوري) عن طريق

العام المستشرية في كل الجسم المتجمد، وإيقاف حالة الاحتقان ومنعاً لتصددها للشارع عبر مسيرات جماهيرية فتحاوية، سنقف على رأسها دون تراجع، نطالبكم بالعدول عن قرار التأجيل الذي تمخض عنه اجتماع المجلس الثوري الأخير.

٢: المباشرة الحقيقية باستكمال الدورات التنظيمية الانتخابية في المناطق والأقاليم وتفعيل دور الرقابة الحركية وضخ دماء جديدة في كافة مهام الحركة وإعطاء بارقة أمل للحراك التنظيمي الصاعد.

٣: العمل بروح المؤسسة، والمباشرة بتصحيح كل الأوضاع التنظيمية المغلوطة وتقييم كل الأجسام الفتحاوية التي باتت عبئاً فتحاوياً أكثر منها روافعاً وروافداً للعمل التنظيمي.

٢) تعديل النظام الأساسي

ينبغي على الحركة حل الإشكاليات المتعلقة بالنظام الداخلي وإزالة التناقضات مع البرنامج السياسي للحركة. وهي على النحو التالي:

أ. المبادئ والأهداف والأساليب: يتوجب على حركة فتح إعادة النظر في المواد (٦) و(١٢) و(١٣) و(١٧) حيث مازلت تفرض المشاريع والقرارات التي صدرت وتصدر عن هيئة الأمم المتحدة. علماً أن تطبيق القرارات الدولية أصبح مطلباً فلسطينياً، وأحد أسس البرنامج السياسي لحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية. فقد وافقت منظمة التحرير على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن رقم (٢٤٢) و(٣٣٨) واعتمداً كأساس للحل الشامل للصراع العربي-الإسرائيلي.

كما أن هناك العديد من مواد النظام الأساسي الخاصة بباب المبادئ الأساسية والأسلوب والأهداف، أصبحت تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة وعملية السلام، كالمواد التي تدعو إلى تحرير كامل التراب الفلسطيني وتصفية الكيان الصهيوني في فلسطين، والمواد التي تدعو إلى اعتماد الكفاح المسلح كطريق وحيد لتحرير فلسطين. إن هذا يتطلب خلق انسجام بين المبادئ والأسلوب والأهداف وبين الخطاب السياسي للحركة ومنظمة التحرير، بحيث يمكن تجنب الإحراج الذي قد تقع فيه الحركة من قبل قواعدنا بأنها تخلت عن مبادئها وأهدافها. يمكن اختصار هذه المبادئ والأهداف بمقدمة تتحدث عن الحق التاريخي للفلسطينيين في فلسطين تكون شبيهة بمقدمة إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨.^{١١}

كما أن استطلاعات الرأي التي أجريت بين أعضاء حركة فتح ومؤيديها عام ٢٠٠٥ تظهر تأييداً يصل إلى ٧٣٪، بين عناصر حركة فتح لإجراء التعديل على الباب الأول "المبادئ والأهداف والأساليب" في النظام الأساسي ليتواءم مع عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.^{١٢}

^{١١} مقابلة مع د. احمد صبح وكيل وزارة الإعلام بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٥

^{١٢} استطلاع للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بين أعضاء حركة فتح ومؤيديها يوم الانتخابات التمهيدية ما بين ٢٥/١١ - ٢/١٢/٢٠٠٥ شملت المحافظات التي جرت فيها هذه الانتخابات.

النهائي، ومن العمليات التفجيرية داخل إسرائيل، وأعمال المقاومة بكافة أشكالها السلمية والمسلحة.

ينبغي أن يستند البرنامج السياسي على التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية المتمثلة بإنهاء الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية عليها، والقدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وحل عادل لقضية اللاجئين على أساس القرار الدولي ١٩٤، ومواصلة النضال لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية كأولوية عمل. كما ينبغي عليه التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ بكافة الوسائل التي تقرها المواثيق الدولية. وفي نفس الوقت نبذ العمليات التفجيرية ضد المدنيين التي تقع في حدود دولة إسرائيل التي اعترفت بها منظمة التحرير الفلسطينية، علماً أن حوالي ٦٠٪ من الرأي العام الفلسطيني يعارض في الوقت الراهن هذه العمليات بما في ذلك حوالي ٦٧٪ من مؤيدي حركة فتح.

حسين الشيخ (أمين سر مرجعية حركة فتح): "مائدة مستديرة لقيادات فتحاوية حول (الصراع على فتح في مواجهة استحقاقات ٢٠٠٥) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله ٢٣/٣/٢٠٠٥".

تجنبنا حركة فتح الإجابة على العديد من التساؤلات مثل ما هو موقف حركة فتح من الانتفاضة؟ ما هو موقف حركة فتح من المقاومة المسلحة؟ ما هو موقف حركة فتح من العمليات الاستشهادية؟ يوجد خلاف كبير داخل حركة فتح على هذا الموضوع.

ما هو شكل الاحتجاج الفلسطيني المطلوب في مقاومة الاحتلال؟ لا يوجد إجابات في داخل حركة فتح على جميع هذه التساؤلات الكبيرة. على الجانب الآخر، يوجد إجابات على هذه التساؤلات لدى التنظيمات الأخرى.

٥) دعم الرئيس في محاربه الفساد:

شكل محاربة الفساد وتداعياته أحد محاور الدعاية الانتخابية بين مختلف القوائم والمرشحين، وكان اتهام بعض القيادات في فتح أحد الأسباب التي أدت إلى عدم إحراز الحركة نتائج جيدة في الانتخابات. ويعتقد حوالي ٢٥٪ من الناخبين الفلسطينيين أن العامل الأهم الأول في اختيار القائمة الانتخابية هو قدرته على محاربة الفساد وهي تصدر جميع العوامل المؤثرة في طريقة اختيار القائمة. وينطبق الأمر بالنسبة لاختيار المرشحين، حيث يعتقد ٢٣٪ أن قدرة المرشح على محاربة الفساد كانت العامل الأول في اختياره للمرشح الذي سيمثله وقد تصدر هذا العامل جميع العوامل الأخرى. كما يعتقد ٢٩٪ من الناخبين الفلسطينيين أن انتشار الفساد وغياب الإصلاح الداخلي كانت المشكلة ذات الأهمية الأولى وهي بذلك تفوقت على استمرار الاحتلال وممارسته اليومية وتفشي البطالة وانتشار الفقر.^{١٥}

لذا ينبغي على حركة فتح أن تقدم الدعم والمساندة للرئيس محمود عباس في حربه على الفساد، وأن تتخذ إجراءات عقابية بحق منتسبيها الذين تورطوا في قضايا الفساد أثناء توليهم المراكز العامة.

الانتخاب فقط، مع إلغاء كافة الطرق الأخرى^{١٣}. كما يتفق مع ذلك برنامج العمل المقترح من كتائب شهداء الأقصى^{١٤}.

٣) العلاقة مع حماس والقوى الأخرى والمستقلين:

على فتح أن تعيد ترتيب علاقاتها التنظيمية مع القوى الأخرى في المستقبل استناداً للرؤى واضحة، سواء كانت هذه العلاقة ائتلافية أو تنافسية. فمن الممكن أن تنشأ علاقات ائتلافية بين فتح وقوى اليسار والقوى الديمقراطية، وعلاقات تنافسية بين فتح وحماس والقوى الإسلامية، وعليه يجب على فتح صياغة هذه العلاقات بشكل واضح.

أ. العلاقة مع حماس: تدل نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون ثاني ٢٠٠٦، والانتخابات المحلية التي جرت عام ٢٠٠٥ على ازدياد شعبية حركة حماس وبروزها كتنظيم قوي منافس لحركة فتح في الساحة الفلسطينية. قد يكون لمشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية والنتائج الإيجابية التي حققتها، إضافة لاستعدادها للدخول في منظمة التحرير الفلسطينية، نتائج تجعل منها لاعبا رئيسيا في النظام السياسي الفلسطيني مما يستدعي من حركة فتح ما يلي:

• الاستعداد للعمل وفق مبدأ المشاركة بعيداً عن قاعدة التفرد التي اتبعتها طوال الفترات السابقة سواء في منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية. كما أن المشاركة تخفف من العبء الذي تتحمله فتح نتيجة قيادتها السلطة الفلسطينية.

• تحديد قواعد المنافسة السياسية وفقاً لقواعد اللعبة الديمقراطية، وفي الوقت نفسه عدم ترك الأماكن الدينية والمساجد ساحة لتفرد بها حركة حماس، حيث يتوفر لحركة فتح إرث في المنافسة على هذه الساحات التي تعتمد عليها حركة حماس في التعبئة السياسية واستقطاب المواطنين فيها.

ب. العلاقة مع قوى اليسار: يمكن تقسيم قوى اليسار إلى تيارين: الأول هو اليسار المتشدد ممثلاً بالجهة الشعبية والجهة الديمقراطية. والثاني هو اليسار المعتدل ممثلاً بفدوا وحزب الشعب، وغيرها من القوى اليسارية. ينبغي أن تستند العلاقة مع قوى اليسار إلى الإرث النضالي المشترك في منظمة التحرير الفلسطينية. ويمكن تشكيل ائتلاف مع هذه القوى على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية المستند إلى خيار الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس والتمسك بحق العودة.

ت. العلاقة مع المستقلين: اتسمت العلاقة مع المستقلين بالتحالف والاحتواء، فقد كان الرئيس الراحل ياسر عرفات قادراً على احتواء المستقلين والتحالف معهم داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (المجلس الوطني الفلسطيني، المجلس المركزي، اللجنة التنفيذية). حيث شكل المستقلون سندا لحركة فتح في جميع الأزمات التي مرت بها. على القيادة الحالية للحركة إيجاد السبل لاستمرار هذا التحالف مع المستقلين داخل مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وداخل المجلس التشريعي.

٤) البرنامج السياسي للحركة:

ينبغي أن تتبنى الحركة برنامجاً سياسياً ونضالياً واضحاً ومتجانساً بحيث يكون منسجماً مع الممارسة الفعلية للحركة ومواقفها المعلنة، وأن يحدد موقف الحركة من عملية السلام، والموقف من قضايا الحل

^{١٣} استطلاع للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بين أعضاء حركة فتح ومؤيديها يوم الانتخابات التمهيدية ما بين ٢٥/١١ - ٢/١٢/٢٠٠٥ شملت المحافظات التي جرت فيها هذه الانتخابات.

^{١٤} قدمت كتائب شهداء الأقصى في فلسطين، برنامج عمل في ١/٧/٢٠٠٥

^{١٥} استطلاع يوم الانتخابات التشريعية الثانية، أجري في ٢٥/١/٢٠٠٦.